

## أرباح قياسية لوكالة الأنباء الألمانية بفضل الفيديو والبودكاست

المجموعة نحو 1250 موظفا، من بينهم أكثر من 670 موظفا في النشاط الأساسي لوكالة الأنباء.

وقبل بضعة أشهر، قامت مجموعة "د.ب.أ" بدمج وكالة أنباء الفيديو "تي. أن. أن." ودخلت "د.ب.أ" أيضا سوق البث الصوتي "البودكاست" وأنتجت إصدارات صوتية صحافية لتكثيف من الزبائن.

وأكد رئيس التحرير جوسمان أنه تم النجاح في "النهوض بالوكالة في أسواق النمو المهمة للفيديو والصوت".

وأدرجت المجموعة نموذجا بتسعير جديد كإجراء تحديد مسار المهمة التي تم اتخاذها العام الماضي. كما تم إطلاق السوق الرقمي "د.ب.أ. أي دي" الذي يعرض كافة محتويات وخدمات المجموعة للزبائن.

كما أعلن الثلاثاء أن زليكه بروجماير ستكون نائبة رئيس تحرير "د.ب.أ." اعتبارا من الأول من يناير 2021، وهذا يعني أن إجمالي عدد نواب رئيس التحرير سيبلغ أربعة.

وتعمل بروجماير البالغة من العمر 46 عاما في صحيفة "بيلد" الألمانية منذ سنوات عديدة، وتُشغل هناك رئاسة قسم التصوير. وفي "د.ب.أ." ستكون بروجماير مسؤولة عن قسم التصوير وكذلك قسم الفيديو الآخذ في التوسع.

وقال المدير التنفيذي للوكالة، بيتر كروبش "النتائج الحالية تمثل أساسا متينا يمكننا من خلاله السيطرة على تحديات كورونا الراهنة". وأكد في الوقت نفسه "لكن اليقظة والحذر لا يزالان على رأس جدول أعمال هذه الأسابيع والأسابيع المقبلة.. دون الحيد عن نهجنا".

### بيتر كروبش: اليقظة

والحذر لا يزالان على رأس جدول أعمال هذه الأسابيع والأسابيع المقبلة

وأضاف رئيس تحرير "د.ب.أ." سفين جوسمان "في زمن كورونا، أظهرت د.ب.أ. من خلال مجموعة خدماتها المتنوعة القيمة غير العادية التي تحتلها. لقد كانت ولا تزال عاملا حاسما في التغطية الصحافية الناجحة لربائتنا".

وقد بدأ الموظفون في مجموعة "د.ب.أ." العمل من المنزل منذ منتصف مارس بسبب الجائحة. ووفقا للمجموعة، فقد أمكن رغم ذلك زيادة الإنتاج التحريري.

وذكر جوسمان أن "د.ب.أ." اجتازت حتى الآن الأزمة على نحو جيد. وفي عام 2019، كان يبلغ متوسط عدد العاملين في

هامبورغ (ألمانيا) - سجلت مجموعة شركات وكالة الأنباء الألمانية زيادة في الإيرادات في خضم التحول الرقمي في قطاع الإعلام، باعتمادها على توسيع خدماتها لتشمل المحتوى الرقمي والفيديو والبودكاست.

وأعلنت أكبر وكالة أنباء في ألمانيا الثلاثاء بمناسبة الاجتماع الحادي والسبعين للمساهمين في هامبورغ، أن إجمالي مبيعات مجموعة "د.ب.أ." ارتفع لأول مرة عام 2019 إلى 142.5 مليون يورو، مقابل 139.8 مليون يورو عام 2018.

وحققت الشركة الرئيسية "د.ب.أ. ذات المسؤولية المحدودة" مبيعات بقيمة 92.9 مليون يورو، وهو تقريبا نفس مستوى مبيعات عام 2018 في ظل مناخ سوق يتسم بالتناقض في تداول المنتجات الصحافية.

وبحسب بيان رسمي فقد انخفضت الأرباح في هذا القسم من 1.5 مليون يورو إلى 1.3 مليون يورو.

وساهمت الشركات المملوكة لـ"د.ب.أ." على نحو بارز في نتائج المجموعة، وهي "د.ب.أ. إنفوكوم ذات المسؤولية المحدودة" المختصة بالمنتجات الرقمية، و"نيوز أكتويل ذات المسؤولية المحدودة"، المختصة بحلول أقسام الاتصالات ووكالات العلاقات العامة، و"د.ب.أ. بيكتشر البانس ذات المسؤولية المحدودة"، المختصة في المحتوى المرئي.

## لعبة مطاردة بين الحكومة التركية والمواقع الإخبارية

صحافيون يستسلمون للرقابة الذاتية هربا من المحاكم



الحكومة التركية تمارس طرقا متعددة للتضييق على الإعلام

وقال دميرهان إن هذه الممارسات أجبرت الموقع على التراجع في السياق على القراء. ففي الماضي، كان حوالي 300 ألف زائر يترددون على "سينديكا" يوميا، ولكن الحركة انخفضت بعد الحظر إلى حوالي 300 ألف زائر شهريا. وتحدث جيليك وكاراباي عن تباطؤ حركة مماثل في "ميزوبوتاميا" و"أودا تي في".

كما تسبب الحجب المتكرر في تقويض سمعة "سينديكا" بين القراء. وقال دميرهان إن المنافذ الإعلامية التي تكون ضحية لهذه الممارسات تعتبر "محقوقة بالخاطر"، لذلك يتجنب القراء مشاركة روابطهم على وسائل التواصل الاجتماعي، وتتجنب المصادر في بعض الأحيان التحدث إلى مراسليها.



وقال دوغان أرطغرل إن "زيارة موقع إلكتروني حجبته الحكومة عدة مرات، وترك مثل هذا الأثر الرقمي، تعتبر خطوة مغامرة لكثير من القراء".

ولرفع الحظر، يجوز للموقع الإخباري أن يستأنف الحكم أمام محكمة محلية. وإذا فشل مسعاه فيمكنه الاستئناف أمام المحكمة الدستورية. وأوضح دميرهان أنه إذا فشل فقد تُرفع القضية إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.

ويقول كاراباي، الذي استأنف جميع قرارات الحجب الأربعة لـ"أودا تي في"، تستعرق المحكمة الدستورية أحيانا ما يصل إلى خمس سنوات للنظر في القضية.

ورغم أن دميرهان واجه مشكلة استئناف حجب لموقعه، فإنه يعتبر فوزه الأخير بقرار المحكمة الدستورية إلغاء الحجب غير عادي إذ إن المحكمة منحت 6 آلاف ليرة تركية (820 دولارا).

ويعتبر محررون آخرون أنه لا فائدة من اللجوء إلى المحاكم. وقال جيليك "لم نفعّل نظرا لأن المحاكمات تستعرق وقتا طويلا. وسيُحظر الموقع عدة مرات خلال تلك الفترة وسيؤدي كل استئناف إلى تكلفة مالية".

وبدوره، أفاد دوغان أرطغرل أنه يريد تقديم استئناف لكن محامي الموقع أخبره أنه "لا توجد فرصة" لنجاحه بالنظر إلى أنه مطلوب في تركيا مع المحررين الآخرين بسبب عضويتهم المزعومة في حركة غولن. وتابع "لذلك، لم نتخذ إجراءات قانونية".

ومن جهته، رأى كاراباي أن إحدى الطرق للالتفاف حول العقوبات تتمثل في الرقابة الذاتية. وأضاف "أنت لست محظورا فحسب، بل أنت مُستهدف في نفس الوقت. لهذا السبب، تُمارس الرقابة الذاتية للضرورة". لكن دميرهان رفض هذا الحل لأنه لن ينجح على أي حال. فبالنسبة إليه، "لم يكن الحجب نتيجة لجزء معين من المحتوى، بل للسياسة التحريرية العامة، ولوجود الموقع نفسه".

تدرك السلطات التركية أن حجب المواقع الإلكترونية غير مجد في العصر الرقمي، إذ تعاود إطلاق منصاتها بمواقع بديلة، لكنها تلجأ إلى هذه الخطوة لإتهام المؤسسات الصحافية الصغيرة بالدفع مرارا للروابط البديلة وتكبيدها صعوبات للوصول إلى قرائها.

أنقرة - يلاحق القضاء التركي المواقع الإخبارية على الإنترنت بالحظر بسبب نشرها تقارير منتقدة للحكومة، فيما وجدت هذه المنصات طرقا للتعامل مع هذا الواقع بإطلاق مواقع بديلة، في لعبة مطاردة مستمرة هدف السلطات من وراءها استنزاف المؤسسات الصحافية الصغيرة ماليا وإضعاف وصولها إلى الجمهور.

وأصدرت المحكمة الدستورية التركية في مارس 2020، قرارا غير متوقع بإلغاء قرار محكمة محلية كانت قد حجبت موقعا إخباريا في 2015، لكن المحرر الذي قدم الاستئناف إلى المحكمة لا يزال غير راض، إذ يتعذر الوصول إلى موقعه الأصلي في تركيا إلى جانب 62 بديلا جرى حظرها واحدا تلو الآخر منذ ذلك الحين بحسب ما ذكر الكاتب أوزغور أوزغريت في تقرير نشره موقع أحوال تركية، اعتمادا على شهادات صحافيين أترك قدموها للجنة حماية الصحافيين الدولية.

وأفاد فرحات جيليك، رئيس تحرير صحيفة "ميزوبوتاميا"، بأن موقعه المؤيد للأكراد حُظر 25 مرة منذ 2018. بينما صرح دوغان أرطغرل محرر موقع "كرونوس"، بأن موقعه حُظر 33 مرة منذ 2018. فيما قال فرحات كاراباي محرر "أودا تي في"، إن موقعه القومي اليساري تعرض مؤخرا لهجمات شنت أربع منها منذ مارس 2020.

إضافة إلى حظر المنافذ الإعلامية المحسوبة على فتح الله غولن، رجل الدين الذي اعتبرت تركيا حركته جماعة إرهابية.



دوغان أرطغرل  
زيارة موقع حجبته الحكومة عدة مرات  
مغامرة للقراء

ويسمح القانون التركي رقم 5651 للمحاكم بإصدار أوامر لمقدمي خدمات الإنترنت المحلين بحظر الوصول إلى الروابط، بما في ذلك المواقع الإلكترونية أو المقالات أو منشورات وسائل التواصل الاجتماعي.

ويهدف القانون الذي أقر عام 2007 إلى استهداف استغلال الأطفال في المواد الإباحية والمقامرة عبر الإنترنت والمواد المسيئة لمؤسس تركيا الحديثة مصطفى كمال أتاتورك، من بين أمور أخرى. لكن السلطات استغلته كأداة رقابية قوية.

فالقانون هو إحدى الطرق التي تفرص بها الحكومة رقابة على المحتوى عبر الإنترنت. حيث حُظر يوتيوب وويكبيديا وتويتر عدة مرات بسبب محتوى يعتبر مناهضا للحكومة أو خطيرا على الأمن القومي.

وتتولى الحكومة تقديم معظم طلبات الحظر عبر هيئة تكنولوجيا المعلومات

## السلطات الجزائرية تكتم أصوات الصحافيين بالأحكام القاسية

نفسها، رسميا بـ"المساس بالوحدة الوطنية" والتحرير على التجمهر غير المسلح".

وتابع "وكان الأنفا الذكر قد استفادا قبل محاكمة الإثنين من إفراج مؤقت، وحكم عليها بعامين سجنًا، أربعة أشهر فقط منها نافذة (الشهور التي قضياها في السجن)، وهذا ما يثير حيرتنا وعدم فهمنا: لماذا يعامل زميلنا بشكل مغاير في هذه القضية ويوجد نفسه مدانا بعقوبة سجن نافذ، وتقتيل بالخصوص لأن الأمر يتعلق بصحافي؟ إن الواقع أماننا.. واضحة ودامغة في كل الأحوال، وتؤكد هذه الفرضية المرعبة".

### النيابة العامة تطالب

بالحكم ضد الصحافي عبد الكريم زغياش بتهمة الإساءة إلى رئيس الجمهورية

وتابعت النقابة "الجزائر، الرائدة في حرية الصحافة والتعبير، في المنطقة، منذ ثلاث عشرات، لا تستطيع أن تسمح لنفسها أن تتخلى عن هذه المكاسب التي انتزعتها أجيال من الصحافيين والمناضلين بضمن عال، وتضحيات جسيمة، وسنوات من الكفاح ضد التعسف، والظلمة، والسلطوية والإرهاب".

وأوقفت السلطات عددا كبيرا من الصحافيين الجزائريين تجري محاكمتهم.

والإثنين حُكم على الصحافي خالد درارني بالحبس ثلاث سنوات بتهمة "المساس بالوحدة الوطنية" و"التحرير على التجمهر غير المسلح". وصدم هذا الحكم القاسي زملاء درارني وأثار احتجاجات شديدة لدى المدافعين عن حقوق الصحافة وحماية الصحافيين.

وعرب الاتحاد الأوروبي عن قلقه إزاء الحكم ودعا الجزائر إلى الحوار. وقالت النقابة الوطنية للصحافيين الجزائريين في بيان لها تعليقا على الحكم الصادر ضد درارني، إن "الأمل تحول إلى كابوس".

وأضاف البيان "زميلنا خالد درارني صحافي في الموقع الإلكتروني 'قصبة تريبون'، قد حكم عليه الإثنين 10 أغسطس 2020 بثلاث سنوات سجنًا نافذًا، و50 ألف دينار غرامة، إثر محاكمة جرت بمحكمة سيدي امحمد، بالجزائر. وهكذا، تحول الأمل إلى كابوس. إن النقابة الوطنية للصحافيين، وكذلك سلك الصحافة، الطبقة السياسية وفاعلي المجتمع المدني، والراي العام، بصفة عامة، كانوا متمسكين بأمل أن يروا زميلنا حرا، بعد خمسة أشهر طويلة من الحبس".

وأضاف "هذا الأمل غُذته أحكام سبقت في حق سمير بلعربي وسليمان حميوش، المتابعان في قضية درارني

الجزائر - طالبت النيابة العامة الجزائرية إنزال عقوبة الحبس ثلاث سنوات بحق الصحافي عبد الكريم زغياش، مدير محطة "راديو سربكان" الإذاعية والناشط في الدفاع عن الديمقراطية، بينما لا تزال منظمات وهيئات حقوقية دولية تستنكر الحكم المائل ضد الصحافي خالد درارني، في مؤشر على إصرار السلطات على إسكات الصحافيين والناشطين.

وقالت "اللجنة الوطنية لتحرير المعتقلين" إن مذي عام محكمة ولاية قسنطينة في شمال شرق الجزائر طالب بالحكم ضد زغياش الموقوف منذ 24 يونيو بتهمة "الإساءة إلى رئيس الجمهورية" عبد المجيد تبون، و"المساس بالوحدة الوطنية" في منشورات على فيسبوك.

وستتم النطق بالحكم في القضية يوم 24 أغسطس الجاري.

وسبق أن طلب النائب العام في قسنطينة إنزال عقوبة الحبس ستة أشهر بحق زغياش وزميلته ليندا ناصر بتهمة "التجمهر غير المسلح" إثر الدعوة إلى اعتصام احتجاجا على الولاية الخامسة للرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة.

ويأتي طلب إنزال عقوبة الحبس ثلاث سنوات بحق زغياش في خضم حملة قمع تستهدف الصحافيين والمدونين والسياسيين المعارضين ونشطاء "الحراك" الشعبي المناهض للنظام.



حملة قمع تستهدف الصحافيين والمدونين